في افتتاح ندوة إحصاءات القطاع غير المنظم في الدول العربية

التأكيد على أهمية إيجاد رؤية علمية لتوفير بيانات ومؤشرات هذا القطاع

كتب/ أحمد الطيار

بدأت أمس بصنعاء فعاليات الندوة الإقليمية لإحصاءات القطاع غير المنظم والتي ينظمها الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية وبمشاركة ١٢ دولة عربية وعدد من الإحصائيين في بلادنا وتستمر يومين.

وفي افتتاح الندوة أكد الأخ الدكتور عبدالحكيم العبيد وكيل الجهاز المركزي للإحصاء إلى أهمية وضع ضوابط لتوفير البيانات والمؤشرات عن القطاع غير المنظم في عالمنا العربي كون أنشطته الاقتصادية مهمة للتنمية المحلية في كافة البلدان العربية.

مشيرا إلى الدور الهام المؤمل من الندوة تحقيقه في تبادل الخبرات والتجارب بين الدول المشاركة حيال التحرك لبلورة بيانات القطاع غير المنظم ومحاولة توفيرها بشتى الطرق الإحصائية وهو ما سيسهم في التغلب على المشاكل والصعوبات التي تواجه تنظيم إحصاءاته بشكل يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وطننا العربي ودعا الدكتور العبيد إلى تكثيف الجهود العربية لتوفير بيانات القطاع غير المنظم بالطرق العلمية الحديثة ذات الرؤية الموحدة مما يساعد واضعي الخطط والسياسات التنموية في عكسها للنمو الاقتصادي ومساهمتها في الناتج القومي بشكل واضح.

من جانبه عبر الأخ الدكتور خالد زهدي خواجه مدير عام المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية عن شكره وتقديره لبلادنا ووقوفها ودعمها الدائم للمعهد وأنشطته المتنوعة وقال أن اليمن هي أحد أربع دول وقفت

في أحلك الظروف مع المعهد ودعمته ووقفت إلى جانبه وهذا نابع من موقفها العربي الداعم للقضايا والمواقف العربية الثابتة وأشار الأخ الخواجة في كلمته إلى أن الهدف من الندوة هو اكساب الخبرات بين العاملين في ميدان الحسابات القومية في الأجهزة الإحصائية العربية للخروج بجملة من التوصيات والمهارات التي تعزز قدرتهم الإحصائية في التعامل مع القطاع غير المنظم للوصول إلى بياناته اللازمة.

وأوضح الأخ خواجة إلى أن المعهد يقوم حاليا بالعديد من الأنشطة الإحصائية والتدريبية لكافة المنتسبين للإحصاء في العالم العربي لصقلهم بالجديد والحديث علميا في المجال الإحصائي سواء في المركز الرئيسي ببغداد أو من خلال تبادل التدريب والخبرات بين الدول العربية عن طريق ما يسمى بالتدريب الانفرادي.

وقال أن المعهد قد نجح في تنفيذ العديد من المسوحات الإحصائية كان آخرها دليل الحزمة الإحصائية الخاصة بمعالجة البيانات للمسوحات والتعدادات وهو أول دليل من نوعه باللغة العربية بالإضافة إلى الأنشطة المتعددة في الندوات والدورات المتخصصة وبرنامج الدبلوم العالي للمقاييس الإحصائية وقد بدأت الندوة عقب ذلك في مناقشة أوراق العمل للجلسة الأولى وفيها عرض الأخ نصر الدين حمودة ورقة المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية حول القطاع غير المنظم مفاهيمه وأساليب التقدير حيث أظهرت الورقة أن مفهوم القطاع غير المنظم ظهر في أوائل السبعينات استجابة لتساؤلات بعض المختصين في التحاليل الاقتصادية.

وعرفت الورقة القطاع غير المنظم اقتصاديا بأنه غير الخاضع لإشراف من أجهزة الدولة المعنية وعدم الحصول على تراخيص وغير مؤمن على عمالة لدى الضمان الاجتماعي ولا تدفع ضرائب وتمارس نشاطها بصفة غير قانونية وقالت الورقة أن القطاع غير المنظم قد يشمل التجارة في الأسلحة وعمليات التهريب وغيرها من العمليات المشبوهة مشيرة إلى أنها قد تنتشر في الدول النامية حيث أن لها ارتباطا وثيقا بالفقر والبطالة.

وعددت الورقة أهم المناهج الحالية المستعملة في تقدير القطاع غير المنظم والتي تشمل المسح حول اليد العاملة والمسح لدى وحدات الإنتاج غير المنظم والمسح ذو الثلاث مراحل.

وقد استمرت جلسات العمل لفترتين صباحية ومسائية وسوف يستكمل المشاركون اليوم جلسات المناقشة حيث تعرض ورقة بلادنا حول الإحصاءات المستخدمة في هذا المجال.

حضر افتتاح الندوة عدد من السفراء للدول الشقيقة المشاركة ووكلاء الجهاز المركزي للإحصاء

◁ تصوير ناجي السماوي

في ختام ندوة الوسيط التجاري مع اليابان:

التأكيد على أهمية الاستيراد من بلد المنشأ تدعم التعاون بين البلدين

■ صنعاء/سبا ..

أوصت ندوة عقدت في صنعاء بضرورة تجاوز عقدة الوسيط في تجارة المنتجات اليابانية إلى اليمن.

وأجمع المشاركون في الندوة. التي اختتمت أمس الأول ونظمتها صحيفة الأسبوع الأهلية. على أهمية الاستغناء عن خدمات الوسيط الثالث لتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين الصديقين مباشرة عبر الوكلاء اليمنيين.

وفي الندوة التي عقدت تحت عنوان عقدة الوسيط في تجارة المنتجات اليابانية إلى اليمن بمشاركة وكلاء المنتجات اليابانية في اليمن والسفير الياباني بصنعاء، أوضح وكيل مصلحة الجمارك المساعد للشؤون الفنية حسن العديني ان استهلاك السوق اليمنية من المنتجات اليابانية كبير جدا، مؤكدا أن القليل من تلك المنتجات تأتي مباشرة من اليابان بينما تأتي النسبة الكبيرة منها عبر وسيط ثالث.

وأرجع سبب لجوء الوكلاء اليمنيين لشراء المنتجات اليابانية من السوق الخليجية إلى أن شرائها من الخليج أرخص من شرائها من البلد المصنع.

فيما أشار السفير الياباني في صنعاء بوايشي أيشيئي إلى أن هناك عوامل كثيرة جعلت دول الخليج سوقا اقتصادية للمنتجات اليابانية ووسيطا ثالثا لتصدير المنتجات اليابانية لافتا إلى أن الصادرات اليمنية إلى اليابان أكثر من واردات اليمن من اليابان.

وناقش المشاركون في الندوة دواعي وجود وسيط ثالث بين البلدين. وفرص الاستغناء عن خدماته وأسباب تردد الشركات اليابانية في التعامل مع الوكلاء اليمنيين مباشرة.

عدن: إقرار الحساب الختامي لموازنة عام ٢٠٠٣م

■ عدن/سبا ..

أقر المجلس المحلي بمحافظة عدن في اجتماعه أمس الحساب الختامي لموازنة المحافظة للعام الماضي ٢٠٠٣م.

وكان الاجتماع الذي ترأسه الدكتور يحيى محمد الشعيبي محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي. قد استمع إلى تقارير رؤساء اللجان التخصصية في المجلس حول نشاطات اللجان في مجال التخطيط والتنمية والمالية والخدمات والشؤون الاجتماعية.

وأكد الاجتماع على أهمية وضع آلية جديدة لتحسين الموارد المالية بالمحافظة.

يعد عاملاً مهماً لجذب الرساميل الأجنبية:

الاستثمار في قطاع الكهرباء.. ضرورة للقضاء على عجز الطاقة وتحريك عجلة التنمية

علي محمد البشيري

□ في الوقت الذي يقف فيه قطاع الطاقة الكهربائية في بلادنا عاجزاً عن تقديم خدمات الإنارة المنتظمة للمشتركين، نجد في المقابل تزايد الطلب على الطاقة، وذلك بسبب النمو السكاني المرتفع والتوسع العمراني وإقامة المشروعات الاستثمارية، الأمر الذي قد يفاقم من عجز الطاقة في المستقبل، خصوصاً إذا لم تتم معالجة هذه المشكلة وإيجاد الحلول الجذرية لقطاع الكهرباء الذي يعد شرياناً مهماً للتنمية وعاملاً رئيسياً لجذب وتدفق الاستثمارات لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

والحلول الجذرية لمشكلة الطاقة الكهربائية ينبغي ألاّ تكون عن طريق المعالجات السريعة والآنية والمؤقتة، والتي تقوم بها وزارة الكهرباء ممثلة بالمؤسسة العامة للكهرباء، والمتمثلة في إضافة (٢٠) ميجاوات هنا أو (١٠) ميجاوات هناك، لكن الحل الجذري يكمن في البدء بتنفيذ مشروعات استراتيجية في هذا القطاع كإنشاء المحطة الغازية بمأرب، والاستثمار في مجال خطوط النقل والتوزيع، والعمل على تشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشروعات .. وبدون ذلك سيظل هذا القطاع الحيوي والهام يعاني من عجز الطاقة، وبالتالي ستظل الانطفاءات الكهربائية، المبرمجة وغير المبرمجة، مشكلة مستعصية على الحل.

وحتى نكون منصفين في تناولنا لمشكلة الكهرباء، ينبغي علينا مناقشة حجم الاستثمارات الحكومية في هذا القطاع، وهل فعلاً تلبي حاجة الكهرباء أم لا.

ومن خلال استعراضنا لمؤشرات حجم النفقات الرأسمالية والاستثمارية الحكومية المخصصة في الموازنة العامة السنوية للدولة، نلاحظ ارتفاع تلك النفقات من نحو (١٠) مليارات ريال عام ١٩٩٧م إلى نحو (١٧) مليار ريال، و(٢٥) مليار ريال خلال عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠١م على التوالي، وثباتها عند (٢٠) مليار ريال و(٢٢) مليار ريال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٣م على التوالي، ثم انخفاضها إلى (١٤,٧) مليار ريال عام ٢٠٠٤م.

وبالرغم من الزيادة التي طرأت في النفقات الرأسمالية والاستثمارية خلال السنوات الماضية لقطاع الكهرباء، إلاّ أنها تراجعت خلال العام الجاري ٢٠٠٤م، وبالتالي فإنها لا تلبي حاجة هذا القطاع نظراً للتكلفة الاستثمارية المرتفعة لمشروعات الكهرباء، مما يتطلب من الحكومة زيادة حجم المخصصات ليتمكن هذا القطاع من أداء دوره كما ينبغي.

وإذا كان هذا القطاع قد حصل على العديد من القروض الخارجية التي خصصت لإقامة المشروعات الكهربائية، فإن ما ينبغي التأكيد عليه هنا هو الاستغلال الأمثل لهذه القروض وتوظيفها في مشروع استراتيجي - كإنشاء محطة غازية - بدلاً من بعثرتها في مشروعات فرعية قد لا تسهم في تطوير خدمات قطاع الكهرباء.

إن قطاع الكهرباء في أي بلد في العالم تعد من أهم قطاعات البنى التحتية الرائدة، لكونه عصب الحياة الاقتصادية ومقياس للتطور الصناعي .. فالطاقة هي المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية والزراعية والصناعية... الخ، وبالتالي فإن تطورنا الاقتصادي مرهون بنمو وتطور قطاع الكهرباء الذي يعد - أيضاً - مؤشراً قوياً وعامل جذب لتدفق الاستثمارات الأجنبية.

أشرنا في هذا الموضوع إلى أن النفقات الاستثمارية لا تلبي حاجة هذا القطاع، وهذا لا يعني أنها السبب الوحيد وراء تخلف هذا القطاع، فهناك العديد من الأسباب التي فاقمت من مشكلة العجز في الطاقة، أبرزها ارتفاع نسبة الفاقد، وتقادم محطات التوليد وشبكات التوزيع، بالإضافة إلى الاختلالات الإدارية والمالية التي يعاني منها هذا القطاع، والمتمثلة في التضخم الإداري، وكذا عجز المؤسسة عن تحصيل مستحقاتها لدى المستهلكين، وخصوصاً لدى المؤسسات الحكومية أو بعض المسؤولين والمتنفذين، والتي بلغت نحو (١١) مليار ريال مقابل ديون متراكمة على الكهرباء وصلت إلى أكثر من (٤٠) مليار ريال قيمة الديزل والمازوت الذي تحصلت عليه من المؤسسة العامة للنفط، وبالتالي فإن القضاء على هذه الاختلالات يتطلب هيكلة قطاع الكهرباء، والعمل على تحديث المحطات وشبكات التوزيع المتقادمة، ورفع مستوى التغطية الكهربائية التي لا تزال في حدود (٤٠٪)، وكذا تفعيل أداء المؤسسة في ما يتعلق بتحصيل المستحقات المالية والديون المتراكمة عند كبار المستهلكين، وهذا يحتاج إلى دعم الحكومة من خلال إلزام الجهات والمؤسسات الحكومية بدفع قيمة الاستهلاك والمتأخرات التي تبلغ نحو (٥٠٪) من إجمالي ديون الكهرباء لدى المستهلكين، وكذا تضافر الجهات المختصة، كالنيابة العامة والمحاكم، في استعادة هذه الديون.

وأخيراً نأمل أن يحقق هذا القطاع خطوات متقدمة في مجال الاستثمار الكهربائي، سواء على الصعيد الحكومي أو الخاص، فالحل الوحيد لمشكلة عجز الطاقة، والتي تتفاقم مع نمو الطلب، لن يتأتى من خلال الحلول الجزئية أو الترقيعية - كما ذكرنا سابقاً - لكنها تكمن في المشروعات الاستراتيجية .. وما نملكه من احتياطيات في مجال الغاز يؤهلنا لقطع شوط كبير في الاستثمار في مجال توليد الطاقة بالغاز، بالإضافة إلى الاستثمار في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة.

السعودية تنشئ مصنعا للحديد بطاقة ٥٠٠ الف طن سنويا

■ ..الرياض / سبا

اقرت الهيئة الملكية للجبيل وينبع انشاء مصنع لاحدى الشركات الوطنية السعودية في ينبع لانتاج الحديد بطاقة انتاجية قدرها ٥٠٠ الف طن سنويا وبرأس مال يقدر بنحو ٣١ر٤٦ مليون دولار ٠

ونقلت الصحف السعودية أمس عن بيان رسمي ان المصنع الذي يتوقع ان يبدأ بالانتاج عام ٢٠٠٧م سيقام على مساحة تقدر بنحو ٢٢ر٦ هكتار وسيتيح ١٠٨ فرصة عمل ٠

وقال مديرعام الهيئة الملكية بينبع المهندس محمد بن عبد العزيز الجويسر /أن مدينة ينبع الصناعية تعتبر بيئة استثمارية ملائمة تستقطب الاستثمارات الضخمة وذلك لما يتوفر فيها من مواقع صناعية مجهزة بكل التجهيزات الاساسية/ ٠

وقال ان موقع مدينة ينبع الصناعية الجغرافي يتيح سهولة الاتصال البحري عن طريق ميناء الملك فهد الصناعي المعد لاستقبال اكبر الناقلات في العالم او عن طريق الاتصال البري سواء بكافة مدن المملكة عن طريق خطوط سريعة بمدينة جدة او المدينة المنورة ٠

الجزائر تشجع الاستثمار العربي بمجال الاتصالات

■ .. الجزائر/سبا

شجعت وزارة البريد وتكنولوجيا الاتصالات الجزائرية على الاستثمار في مجال الاتصالات ٠٠ مؤكدة ان تجربة الاستثمار العربي في هذا المجال تعد مثالية الى حد كبير٠

ودعا وزير الاتصالات عمار التو خلال اجتماع الدورة الثامنة لوزراء الاتصالات العرب المنعقدة بالقاهرة المستثمرين العرب لاستغلال البيئة المناسبة بالجزائر في مجال الاتصال ٠

وكشف الوزير ان نسبة مستعملي الهاتف النقال ارتفعت من ٥ بالمئة الى ٢٠ بالمئة بفضل المتعامل العربي /اوراسكوم تليكوم/ وشركته جازي التي وصل عدد خطوط الهاتف النقال فيها الى مليونين٠

واكد ان الجزائر ستواصل بالنصف الثاني من السنة تطوير الاتصالات بالهاتف الثابت الدولي وما بين المدن وتقنية الطوق المحلي وكذا تطوير الاتصالات عبر الانترنت ونقل المعلومات والصور عبر الهاتف النقال ٠٠ مشيرا الى تطور تقنية السرعة العالية بالانترنت/ أي دي أس أل/ ٠

وتعتبر الجزائر من الدول العربية السباقة التي استخدمتها في نوفمبر ٢٠٠٣م حيث ينتظر ان تصل الى ١٠٠ الف مشترك مقابل ٣٠ الفا حاليا ومليون مشترك سنة ٢٠١٠م ٠

كما تعتزم الجزائر تطوير تكنولوجيا الالياف البصرية حيث تملك ١٨ الف كلم بوتيرة ٣٥٠٠ بالسنة لتصل ٥٣ الفا عام ٢٠٠٨م وتكون بذلك اكبر شبكة عربية ومن الكبريات في العالم ٠

رئيس الجمهورية يصدر قانوناً بتعديل قانوني الضريبة العامة على المبيعات والضرائب على الانتاج والاستهلاك والخدمات

■ .. صنعاء/سبأ ..

اصدر فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية يوم الاربعاء الماضي القانون رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤م بتعديل القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١م بشأن الضريبة العامة على المبيعات وتعديل القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩١م بشأن الضرائب على الانتاج والاستهلاك والخدمات وتعديلاته جاء فيه :

باسم الشعب رئيس الجمهورية بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١م بشأن الضريبة العامة على المبيعات وتعديلاته وعلى القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩١م بشأن الضرائب على الانتاج والاستهلاك والخدمات وتعديلاته وبعد موافقة مجلس النواب اصدرنا القانون الآتي نصه :

مادة «١» : يعدل نص المادة ٧٠ من القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١م بشأن الضريبة العامة على المبيعات بحيث يصبح نصها كالتالي «مادة ٧٠ يعمل بالقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١م بشأن الضريبة العامة على المبيعات اعتبارا من اليوم الأول من شهر يوليو من عام ٢٠٠٥م»

مادة «٢» : يستمر العمل بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩١م بشأن الضرائب على الانتاج والاستهلاك والخدمات وتعديلاته بما في ذلك التعديل بموجب هذا القانون٠

مادة «٣» : يعدل نص المادة ٩ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩١م بشأن الضرائب على الانتاج والاستهلاك والخدمات وتعديلاته بحيث يكون نصها على النحو التالي:-

مادة «٩ - أ» تفرض ضريبة على خدمات تذاكر السينما والحفلات والمهرجانات والفعاليات الفنية والترفيهية وعلى خدمات الفنادق بواقع النسب المحددة قرين كل منها بالجدول رقم «١» المرفق بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩١م وتعديلاته ٠

ب- تفرض ضريبة على الخدمات المحلية والمستوردة المحددة ادناه بواقع ١٠٪ من قيمة الخدمة وتشمل الضريبة على وجه الخصوص الخدمات التالية :

١- خدمات الهاتف المحمول السيار والنقال

٢- خدمات الهاتف الدولي الثابت والمحمول

٣- خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأخرى ويستثنى من ذلك خدمة الهاتف الثابت الداخلي وخدمة الانترنت

٤- خدمات الدعاية والاعلان٠

٥- خدمات الاشتراك بالقنوات الفضائية المشفرة بما في ذلك استخدام البطائق الكروت المغنطة.

٦- خدمات البريد السريع ٠

ج- يتم تحصيل الضريبة في نفس وقت تحصيل قيمة الخدمة ويلتزم المكلف بالاقرار بها وتوريدها للمصلحة وفقا للاجراءات والمواعيد المحددة بالقانون».

مادة «٤» : تضاف الاحكام والقواعد المبينة تاليا في الفقرات (أ،ب،ج) من هذه المادة وتكون مكملة لاحكام وقواعد القانونين محل التعديل بموجب هذا القانون وهي:

أ- مع عدم الاخلال باحكام المادة ٤٥من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩١م وتعديلاته يستبعد من جدول السلع والمنتجات المحلية والمستوردة المعفية من ضرائب الانتاج والاستهلاك والخدمات رقم ٢ المرفق بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩١م المعدل بالقرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٩م السلع والمنتجات المحلية والمستوردة المبينة ادناه وتفرض عليها الضريبة بالنسب المحددة قرين كل منها وعلى النحو التالي :

١- الصابون ومستحضرات الغسيل للاستخدام المنزلي ٥٪.

٢- البسكويت والحلويات ١٠٪ .

٣- الايسكريم والجيلي ١٠٪.

ب- يتم احتساب الضريبة على هذه السلع والمنتجات المبينة في الفقرة «أ» من هذه المادة وفقا لاحكام البند ٢ من المادة ٥ والبند ٢ من الفقرة «ب» من المادة ١١ من القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٩١م بشأن الضرائب على الانتاج والاستهلاك والخدمات وتعديلاته وتسري احكامه في شأن حصر وربط وتحصيل الضريبة على السلع والمنتجات المذكورة.

ج- تخضع المنتجات والسلع والخدمات الواردة في هذا القانون لاحكام القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠١م بشأن الضريبة العامة على المبيعات عند كبار المستهلكين، وهذا يحتاج إلى دعم الحكومة من خلال إلزام الجهات والمؤسسات الحكومية بدفع قيمة الاستهلاك والمتأخرات التي تبلغ نحو (٥٠٪) من إجمالي ديون الكهرباء لدى المستهلكين، وكذا تضافر الجهات المختصة، كالنيابة العامة والمحاكم، في استعادة هذه الديون.

مادة «٥» : يلغى كل نص او حكم يتعارض مع احكام هذا القانون ٠

مادة «٦» : يصدر وزير المالية اللوائح والقرارات والتعليمات المنفذة لاحكام هذا القانون ٠

مادة «٨» : يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء بتاريخ ١٢ جماد الأول ١٤٢٥هـ الموافق ٣٠ يونيو ٢٠٠٤م

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

ملاحظة: تعيد الصحيفة نشر القانون نتيجة الحاح بعض القراء الذين لم يتمكنوا من الحصول على عدد الخميس من الصحيفة..